الأمم المتحدة

A/C.2/65/L.71

الجمعية العامة

Distr.: Limited
26 November 2010
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون
اللجنة الثانية

البند ٢٠ (ز) من جدول الأعمال
التنمية المستدامة: تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية الحادية عشرة

مشروع قرار مقدم من نائبة رئيسة اللجنة، السيدة تشيلا فورتز (هنغاريا)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/65/L.43

تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية الحادية عشرة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٩٩٧ (د-٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ و ٥٣/٢٤٢ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ و ٥٥/٢٠٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٧/٢٥١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٦٤/٢٠٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وغيرها من القرارات السابقة المتعلقة بمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)]،

(١) انظر القرار ٦٠/١.

291110 291110 10-65359 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير كذلك إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية ووثيقته الختامية[٢]،

وإذ تأخذ في اعتبارها جدول أعمال القرن ٢١[٣] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٤]،

وإذ تعيد تأكيد إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٥] ومبادئه،

وإذ تعيد تأكيد التزامها بتعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه السلطة البيئية العالمية الرائدة التي تضع جدول أعمال البيئة العالمي، والتي تشجع التنفيذ المتماسك للبعد البيئي للتنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة، والتي تنهض بدور النصير الرسمي للبيئة العالمية، على النحو الوارد في إعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة[٦] لعام ١٩٩٧ وفي إعلان نوسا دوا[٧] لعام ٢٠١٠،

وإذ تحيط علما بالدور الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنظيم الاجتماعات الحكومية الدولية الثلاثة لأصحاب المصلحة المتعددين المخصصة لإنشاء منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية،

وإذ تكرر التأكيد على أن بناء قدرات البلدان النامية وتقديم الدعم التكنولوجي لها في الميادين المتصلة بالبيئة عنصران مهمان في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة،

---

(٢) انظر القرار ١/٦٥.

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.18 والتصويب) القرار ١، المرفق الثاني.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب) الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.18 والتصويب) القرار ١، المرفق الأول.

(٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٢٥ (A/52/25)، المرفق، المقرر ١/١٩، المرفق.

(٧) المرجع نفسه، الدورة الخامسة والستون، الملحق رقم ٢٥ (A/65/25)، المرفق الأول، المقرر د إ-٩/١١.

وإذ تشير إلى خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات[٨] في البلدان النامية،

وإذ تسلم بالحاجة إلى تكثيف الجهود لزيادة الأولوية السياسية الممنوحة لسلامة إدارة المواد الكيميائية والنفايات وازدياد الحاجة لتأمين موارد مستدامة ومنتظمة وكافية وميسورة لتمويل جدول أعمال المواد الكيميائية والنفايات،

١ - **تحيط علما** بتقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية الحادية عشرة وبالمقررات الواردة فيه[٩]؛

٢ - **ترحب** بإعلان نوسا دوا[٧] الصادر في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ بوصفه يمثل إسهاما في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في عام ٢٠١٢، وتدعو إلى مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بصورة نشطة وفعالة في العملية التحضيرية للمؤتمر؛

٣ - **تعترف** بأن التصديق على الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة وتنفيذها يسهمان في زيادة فعالية الإدارة البيئية الدولية، وتحسين حماية البيئة العالمية وإدارتها؛ وفي هذا السياق، تدعو الدول الأعضاء إلى التصديق على الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة وتنفيذها؛

٤ - **ترحب** بنتائج الاجتماعات الاستثنائية المتزامنة لمؤتمرات الأطراف في اتفاقيات بازل وروتردام وستوكهولم التي عُقدت في بالي، بإندونيسيا، في ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠، وترحب أيضا بالعملية التشاورية بشأن خيارات التمويل للمواد الكيميائية والنفايات، وتؤيد بذل مزيد من الجهود عن طريق برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل مواصلة هذه المناقشات، وتشجع، في هذا الصدد، التعاون والتنسيق بين الاتفاقيات الثلاث المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات؛ ومن أجل دعم الحكومات في جهودها الرامية إلى تنفيذ هذه الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، والامتثال لها وإنفاذها؛

٥ - **تؤكد** أهمية تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية[١٠] بوسائل منها، على وجه الخصوص، برنامج البداية السريعة للنهج الاستراتيجي؛

---

(٨) انظر UNEP/GC.23/6/Add.1 و Corr.1، المرفق.

(٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والستون، الملحق رقم ٢٥ (A/65/25).

(١٠) انظر تقرير المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية عن أعمال دورته الأولى (SAICM/ICCM.1/7)، المرفقات الأول - الثالث.

٦ - **تلاحظ مع التقدير** التقدم المحرز أثناء الدورة الأولى للجنة التفاوض الحكومية الدولية لإعداد صك عالمي ملزم قانونا بشأن الزئبق[١١] المعقودة في ستوكهولم عام ٢٠١٠؛ وتشجع على بذل مزيد من الجهود من أجل اختتام المفاوضات بنجاح، وتدعو المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى مواصلة تأمين الدعم الكامل لعملية التفاوض بهدف الانتهاء من وضع الصكوك قبل انعقاد الدورة العادية السابعة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بغية الاتفاق على صك ملزم قانونا بشأن الزئبق يشمل أحكاما للحد من انبعاثات الزئبق في الغلاف الجوي، ويحدد الترتيبات اللازمة لبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية والمالية، مع الاعتراف بأن قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تنفيذ بعض الالتزامات القانونية بفعالية بموجب صك ملزم قانونا أمر يتوقف على مدى توافر بناء القدرات وما يكفي من المساعدة التقنية والمالية؛

٧ - **تعترف** بالدور الهام الذي تضطلع به المراكز الإقليمية لاتفاقيتي بازل وستوكهولم، وخصوصا في تنفيذ الالتزامات الدولية وفي مجال نقل التكنولوجيا، وتشجع في هذا الصدد الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى على تعزيز استخدام المراكز الإقليمية بشكل كامل ومنسق من أجل تعزيز إيصال المساعدة على المستوى الإقليمي لتنفيذ الاتفاقيات الثلاث؛

٨ - **تذكر** بمقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة دإ-١/١١ المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، المعنون ''الإدارة البيئية الدولية''، وتحيط علما بمجموعة الخيارات المتاحة لتحسين الإدارة البيئية الدولية التي حددها فريق الوزراء الاستشاري أو الممثلون الرفيعو المستوى[١٢]، وبالدعوة الموجهة إلى رئيس مجلس الإدارة لكي يحيل مجموعة الخيارات إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين كمدخل في العملية المستمرة لتحسين الإدارة البيئية الدولية، وكإسهام في الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ وتحيط علما أيضا بالعمل الجاري الذي يقوم به فريق الوزراء الاستشاري الذي سيقدم تقريره النهائي إلى مجلس الإدارة في دورته السادسة والعشرين؛

٩ - **تشجع كذلك** برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتحيط علما بالعمل الجاري الذي يقوم به فريق الاتصال المشترك لأمانات الاتفاقيات الثلاث المعتمدة في ريو دي جانيرو، وفريق الاتصال المعني بالاتفاقيات المتصلة بالتنوع البيولوجي، وتعترف بأهمية تحسين التماسك في تنفيذ الاتفاقيات الثلاث؛ وتعترف بأهمية تعزيز أوجه التآزر فيما بين الاتفاقيات المتصلة

---

(١١) انظر UNEP(DTIE)/Hg/INC.1/21.

(١٢) UNEP/GCSS.XI/4.

بالتنوع البيولوجي، دون المساس بأهدافها المحددة؛ وتشجع مؤتمرات الأطراف في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالتنوع البيولوجي على النظر في تعزيز الجهود المبذولة في هذا الصدد، مع مراعاة التجارب ذات الصلة، وعدم إغفال المركز القانوني المستقل لكل صك من هذه الصكوك واختلاف ولاياتها؛

١٠ - **تؤكد** ضرورة مواصلة النهوض بخطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات[٨]، وتسريع تنفيذها التام بغية تحقيق أهداف الخطة في مجالي بناء القدرات وتقديم الدعم التكنولوجي في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتدعو صناديق الأمم المتحدة وبرامجها المعنية والوكالات المتخصصة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف إلى النظر في تعميم خطة بالي الاستراتيجية في أنشطتها العامة، وتهيب بالحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين الذين بوسعهم توفير التمويل والمساعدة التقنية اللازمين القيام بذلك من أجل مواصلة النهوض بخطة بالي الاستراتيجية وتنفيذها تنفيذا تاما؛

١١ - **تسلم** بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، بل هو عنصر مكمل له، وتطلب في هذا الصدد إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يوثق عرى التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمناطق والمناطق دون الإقليمية المعنية ومبادرات التعاون القائمة فيما بين بلدان الجنوب من أجل وضع أنشطة مشتركة وبذل جهود متضافرة للنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب دعما لبناء القدرات وتقديم الدعم التكنولوجي في إطار خطة بالي الاستراتيجية؛

١٢ - **تدعو** برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى المساهمة، لا سيما عن طريق طرح أفكار ومقترحات تعكس كفاءاته وخبراته والدروس التي استخلصها، في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في عام ٢٠١٢؛

١٣ - **تكرر التأكيد** على وجود حاجة مستمرة لأن يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء، بإجراء تقييمات بيئية عالمية مستوفاة وشاملة وموثوقة علميا ووثيقة الصلة بالسياسات، وذلك من أجل دعم عمليات صنع القرار على جميع الصعد، وتلاحظ في هذا الصدد أنه يجري حاليا إعداد كل من التقرير الخامس في سلسلة توقعات البيئة العالمية وموجزه ذي الصلة الموجه إلى مقرري السياسات، وتشدد على الحاجة إلى تعزيز صلة سلسلة التوقعات بالسياسات العامة بوسائل منها تحديد خيارات السياسات العامة لتسريع تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، وإثراء العمليات والاجتماعات العالمية والإقليمية التي سيناقش خلالها التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في عام ٢٠١٢؛

١٤ - **تؤكد** ضرورة مواصلة توطيد التنسيق والتعاون فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة في مجال تعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة وتوطيد التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وترحب باستمرار المشاركة النشيطة للبرنامج في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفريق إدارة البيئة، وكذلك في عمليات الأمم المتحدة على المستوى القطري، بما في ذلك عمليات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبرامج مبادرة ''توحيد الأداء'' في البلدان التي تنفذ هذه المبادرة؛

١٥ - **تكرر تأكيد** الدور المحوري الذي تضطلع به المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مساعدة البلدان على تعميم أولوياتها البيئية والمحافظة على الوجود الاستراتيجي للبرنامج على الصعيدين الوطني والإقليمي في إطار الجهود المتواصلة التي يبذلها البرنامج في تحويل التركيز من إنجاز النواتج إلى تحقيق النتائج في حدود ميزانيته وبرنامج عمله، وتدعو إلى زيادة الدعم المقدم من أجل تعزيز القدرات البشرية والمالية والبرنامجية لجميع المكاتب الإقليمية؛

١٦ - **تلاحظ** التعاون الذي قدمه فريق إدارة البيئة، بوسائل منها العمل مع مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وهيئاته الفرعية، في تعزيز أمور من بينها التعاون في برمجة الأنشطة البيئية في منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي، بما في ذلك دعم تنفيذ الخطط الاستراتيجية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، ولا سيما في أفريقيا[١٣]، واتفاقية التنوع البيولوجي[١٤]، بما في ذلك أهداف التنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠١٠؛

١٧ - **تلاحظ أيضا** المقرر د إ-١١/٤[٩] الذي اتخذه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئية، والوثيقة الختامية لاجتماع بوسان[١٥]، والقرار X-(L.25) الذي اتخذه مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في اجتماعه العاشر، والقرار الذي اتخذته لجنة البرامج والعلاقات الخارجية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة المضمن في وثيقة المجلس التنفيذي 185 EX/43، وتطلب إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، دون المساس بالترتيبات المؤسسية النهائية للمنهاج الحكومي الدولي للسياسات العلمية في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وبالتشاور مع جميع المنظمات والهيئات

(١٣) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، رقم ٣٠٨٢٢.

(١٤) المرجع نفسه، المجلد ١٧٦٠، رقم ٣٠٦١٩.

(١٥) A/65/383، المرفق.

المعنية سعيا إلى تفعيل المنهاج تفعيلا كاملا، أن يعقد اجتماعا عاما لتوفير مشاركة كاملة وفعالة لجميع الدول الأعضاء، وبخاصة لممثلي البلدان النامية، لتحديد طرائق وترتيبات مؤسسية للمنهاج في أقرب فرصة ممكنة؛

١٨ - **تهيب** بالجهات المانحة الدولية والثنائية والبلدان الأخرى، إن أمكنها، أن تدعم مشاركة ممثلين من البلدان النامية مشاركة كاملة وفعالة في الاجتماع العام؛

١٩ - **ترحب** بالأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بهدف تعزيز الحماية والإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، ومواصلة تعميم الاستراتيجية البحرية والساحلية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تمشيا مع إعلان الأمم المتحدة للألفية[١٦] واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[١٧].

٢٠ - **ترحب** بالجهود التي بذلها حتى الآن برنامج الأمم المتحدة للبيئية استجابة للآثار المدمرة الناجمة عن زلزال ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ على السكان والاقتصاد والبيئة في هايتي، وتحث البرنامج في هذا الصدد على أن يواصل، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، الاضطلاع بدوره الرئيسي في كفالة مراعاة الاعتبارات البيئية في البرنامج الإنساني الشامل للإغاثة والإنعاش؛

٢١ - **ترحب أيضا** بزيادة التبرعات لصندوق البيئة، وتكرر دعوتها الحكومات التي بوسعها زيادة تبرعاتها للصندوق إلى القيام بذلك؛

٢٢ - **تكرر تأكيد** ضرورة توفر موارد مالية ثابتة وكافية ومنتظمة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتشدد، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د-٢٧)، على ضرورة النظر في إدراج بيان واف بجميع التكاليف الإدارية والتنظيمية للبرنامج في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة؛

٢٣ - **تكرر التأكيد أيضا** على أهمية موقع مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، وتطلب إلى الأمين العام أن يبقي احتياجات البرنامج ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي

---

(١٦) انظر القرار ٥٥/٢.

(١٧) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

من الموارد قيد الاستعراض لإتاحة تقديم الخدمات الضرورية بصورة فعالة إلى البرنامج وإلى غيره من أجهزة الأمم المتحدة ومؤسساتها في نيروبي؛

٢٤ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين، في إطار البند المعنون ''التنمية المستدامة''، بندا فرعيا بعنوان ''تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته السادسة والعشرين''.